



# للمنظمة العفو الدولية

نيجيريا

## نداء للمساعدة في وقف الانتهاكات الجارية في الوقت الراهن

دعت منظمة العفو الدولية حكومات العالم إلى استخدام نفوذها لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تشهدها نيجيريا في الوقت الراهن.

في جنوب شرق البلاد، قامت القوات الحكومية بإعدام ما لا يقل عن ٥٠ شخصاً خارج نطاق القضاء، كما يقع في السجون حالياً وسط ظروف قاسية عشرات المعتقلين من جماعة أوغوني العرقية دون تهمة ولا محاكمة، والسبب الرئيسي لاحتجازهم هو اعتراضهم على الأضرار البيئية الناجمة عن مشاريع شركات النفط.

ومن جهة أخرى، الذي القبض على مئات الأشخاص في مناطق أخرى من البلاد في غمار مظاهرات متفرقة كانت تطالب بالديمقراطية، ويعتقد أن ١٠٠ شخص على الأقل قد قتلوا خلال أعمال شغب، جرى معظمها في جنوب غربي نيجيريا.

وفي مايو/أيار الذي القبض على زعماء «الائتلاف الوطني الديمقراطي»، الذي يضم بعض الزعماء السياسيين السابقين وداعاء الديمقراطية، وذلك في أعقاب مطالبهم الحكومة العسكرية بتسلیم السلطة إلى مشهود أبيولا، الذي فاز في انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٣. كما قُبض على أبيولا نفسه، وهو محتجز حالياً في عزلة تامة عن العالم الخارجي، وقد تدهورت صحته بينما لا يزال في انتظار موته للمحاكمة بهمة الخليفة العظمى؛ وقد اعتبرته منظمة العفو الدولية من سجناء الرأي.

وفي يوليو/تموز، نظم العاملون في صناعات النفط، ذات الأهمية الاقتصادية الجوية في نيجيريا، إضراباً عن العمل لمدة شهرين احتجاجاً على حملة الاعتقالات، كما نظم «مؤتمر العمال النيجيري»، الذي يمثل قرابة خمسة ملايين عامل، إضراباً عاماً لفترة قصيرة.

ومن جانبها، جلأت الحكومة العسكرية في سبتمبر/أيلول إلى زيادة ما لديها من سلطات جارفة في اعتقال المعارضين دون محاكمة، وألقت القبض في غضون الشهور الأخيرة على مزيد من منتقدي الحكومة في إطار سعيها لوقف حركات الاحتجاج المطالبة بالديمقراطية، والتي أدت إلى حالة الجمود التام لأنشطة الحياة في مناطق متفرقة من البلاد.

هذا، وقد حثت منظمة العفو الدولية النيجيرية على إطلاق سراح جميع سجناء الرأي، ووضع حد لأعمال القتل السياسي، والحملات الاعتقال دون تهمة ولا محاكمة.

## الشرطة تستخدم القوة دون اكترا

كان فيليب ليسكافيت، وهو موظف مدنى في الأربعين من عمره (الصورة إلى اليسار)، يشارك في مظاهرة جرت في باريس عقب مقتل فتى في السابعة عشرة، يدعى ماكومي مبولي، أثناء وجوده في حجز الشرطة في إبريل/نيسان ١٩٩٣. وعلى حين غرة انقض عليه بعض ضباط الشرطة المسلمين بالهراوات وطروحوه أرضًا وأنهالوا عليه ضرباً، على حد قوله، ثم احتجزوه بعد ذلك في إحدى الزنازين لمدة أربع ساعات دون أن يلقى رعاية طبية، وفيما بعد استدعت حالته إجراء ٢٤ غرزة في وجهه. وفي الوقت نفسه، وُجهت إلى اثنين من ضباط الشرطة تهمة استخدام العنف بشكل مناف للقانون.

ورغم التأكيدات الشخصية التي أدى بها الوزير المسؤول عن الشرطة منذ حوالي ١٨ شهراً بأنه سوف يتبع إجراء صارماً مع ضباط الشرطة الذين «يرتكبون أخطاء»، فقد أظهر تقرير جديد أصدرته منظمة العفو الدولية أن ثمة نمطاً مروعاً من المعاملة السيئة وأعمال القتل وإطلاق الرصاص على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون في فرنسا لا يزال مستمراً. واللاحظ أن الضحايا كثيراً ما يكونون من الأحداث، وأن عدداً كبيراً منهم ينحدرون من أصول عرقية غير أوروبية.

وكانت موجة من السخط والاستنكار قد عممت فرنسا في أعقاب قيام الشرطة بإطلاق الرصاص من مسافة قريبة على ثلاثة شبان عُزل في حوادث متفصلة وقعت على مدى أربعة أيام في إبريل/نيسان ١٩٩٣، وأسفرت عن مصرع الشبان الثلاثة، إريك سيمونتي وماكومي مبولي ورشيد أرجوني، متاثرين بجراحهم. ويندر أن اثنين منهم كانوا قاصرين.

وقد أطلق أفراد الشرطة الرصاص على رأس ماكومي مبولي أثناء استجوابه في أحد مراكز الشرطة. وعقب وقوع هذه الحوادث، بادر وزير الداخلية، شارل باسكوك، إلى تقديم اعتذار لأسر الضحايا، ثم ذكر رجال الشرطة بأنهم زُودوا بالأسلحة للدفاع عن المواطنين وليس للأعتداء عليهم.

وعلى الرغم من ذلك، وقعت مؤخراً في يوليو/حزيران من العام الجاري حادثة مماثلة، عندما قام ضباط شرطة، في غير مواعيد عمله الرسمية، بإطلاق الرصاص عدة مرات من مسافة قريبة على شابين في الخامسة والعشرين، هما جوي نبور وفرديريك أدم، فأرداهما قتيلين، وذلك مواطنة فرنسيّة من أصل تونسي عمرها ٢٤ عاماً عند عودتها من إيطاليا. وكانت هذه منظمة العفو الدولية بالقلق من أن الضابط، فيما يبدوا، لم يبذل أية محاولة للسيطرة على



فيليب ليسكافيت، الذي استدعت إصاباته إجراء ٢٤ غرزة في وجهه نتيجة الاعتداء عليه إثر اشتراكه في مظاهرة في باريس. وقد وُجهت إلى اثنين من ضباط الشرطة تهمة استخدام العنف بصورة غير قانونية.

اللذين سلمياً، بل جأوا على الفور إلى تسليمها إلى رجال شرطة الحدود الفرنسية، الذين وجهوا إليها عبارات تطوي على تلميحات عنصرية على حد قوله. وقد اعتقل الضابطان الإيطاليان، وصدر ضد كل منها حكم بالحبس في يوليو/تموز من العام الجاري، بينما لاتزال التحقيقات جارية في فرنسا بخصوص واقعة الاعتداء في نقطة الحدودية.

ومن جهة أخرى، يُعد لجوء الشرطة إلى توجيه السباب والإهانات الفظية من الأمور الشائعة على نطاق واسع؛ في ٢٥ مارس/آذار الذي القبض على مواطن أمريكي من نيويورك، يدعى ماكس بليتشمان وبلغ من العمر ٢٢ عاماً - أثناء قيامه بتصوير إحدى المظاهرات، وقد تمكّن من تسجيل بعض العبارات البذيئة التي وجهها له أفراد الشرطة. هذا، وقد قدمت منظمة العفو الدولية في تقريرها توصيات مفصلة إلى الحكومة الفرنسية للحلولة دون وقوع المزيد من حجر عينه اليمني، مما استدعي علاجه في المستشفى. وقد قدم بليتشمان طلب رسمياً لاستدعاء واحد من ضباط الشرطة للمثول أمام القضاء.

وفي يوليو/تموز من العام الماضي، قام ضباط شرطة فرنسي في نقطة متuron في تيميليا الحدودية بالاعتداء جنسياً على مواطنة فرنسيّة من أصل تونسي عمرها ٢٤ عاماً عند عودتها من إيطاليا. وكانت هذه المواطنات قد تعرضت للاختطاف على أيدي برامج تدريب أفراد الشرطة وفي سلوكيهم، وكذلك في عمل المحاكم ووكالات النيابة.

«فرنسا: أعمال القتل وإطلاق النار ومزاعم سوء المعاملة على أيدي الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون رقم الوثيقة: EUR 21/02/94: (EUR 21/02/94).

فرنسا

# مناشدات عالمية

إن مناشدة منك إلى السلطات قد تساعد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الذين تعرض حالاتهم فيما يلي. برساعدك أن تساعد على تحرير سجين من سجناء الرأي، أو إيقاف التعذيب، أو إعادة الحرية للأحرار ضحائياً «الاختفاء»، أو الميلولة دون إعدام شخص ما. الضحايا كثيرون، والانتهاكات شتى، وكل منasher لها قيمتها وزنها.

## الجمهورية الرومانيّة

Louis Lizardo Luis Lizardo Cabreria، مهندس ميكانيكي وزعيم «الاتحاد الوطني لعمال صناعات الأشغال والبناء» ومن الشططاء السياسيين، وقد اعتقلته الشرطة في مايو/أيار ١٩٨٩ أثناء عودته إلى منزله.

وقد قُبِّلَ لويس لizardo للمحاكمة بتهمة الاشتراك في تغيير مركز تعليمي في مدينة سانتو دومينغو. وصدر أمر قضائي بإخلاء سبيله في يونيو/تموز ١٩٨٩، ثم في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٨٩، بعد عدم وجود أدلة على ضلوعه في المجموع. كما أصدرت محكمة العدل العليا في أغسطس/آب ١٩٩٢ أمراً بالإفراج عنه. ومع ذلك، لايزال لويس لizardo محتجزاً في «سجن لافكتوريا الوطني»، بموجب قرارات أصدرها على ما يبدو رئيس الدولة يواقبين بالاغتيار ورئيس جهاز الشرطة الوطنية.

وفي أغسطس/آب ١٩٩٣، أُضرِبَ لويس عن الطعام، احتجاجاً على استمرار اعتقاله دون سند قانوني. وقد لبث حيناً في المستشفى، بعدما اعتدى عليه ضباط الشرطة بالضرب بسبب جلوسه إلى الإضراب، حسماً رُعم. كما شارك في الإضراب سجناء آخرون من يدعون أيضاً أنهم عذقون بصورة غير قانونية. ومنظمة العفو الدولية تعتبر لويس لizardo من سجناء الرأي.

يرجى كتابة مناشدات تطالب بالإفراج فوراً عن لويس لizardo، وإرسلها إلى:

Dr. Joaquín Balaguer Ricardo,  
Presidente de la República,  
Palacio Nacional, Santo Domingo,  
Dominican Republic



صورة لسيفدا نوخيفا، التقطت منذ عدة سنوات

فوراً ودون قيد أو شرط عن سيفدا فاجيف قيزلي نوخيفا وأفراد أسرتها الآخرين إلى: Manvel Sarkisyan, Representative of the NKR in Armenia, ul. Grigora Lusavoricha, 17, Yerevan, Republic of Armenia.

## بوروندي

القتل. وفي منتصف أغسطس/آب، أطلق مسلحون مجهولون النار على أحد مسوبي «المفوضية السامية لشؤون اللاجئين» التابعة للأمم المتحدة، فأردوه قتيلاً.

يرجى كتابة مناشدات باللغة الفرنسية إن أمكن، تطالب بإجراء تحقيق علني شامل في ملابسات أعمال القتل هذه، ولاسيما دور أفراد القوات المسلحة البوروندية، وكذلك بضمان سلامه طالبي اللجوء السياسي مستقبلاً. ترسل المناشدات إلى:

Gédéon Fyiroko, Minister of Defence, BP 1870, Bujumbura, Burundi; Monsieur Jean-Bosco Butase, Procureur Général de la République, BP 82, Bujumbura, Burundi.

## ساعد بقلمك

### إخوة لك في الإنسانية

سيفدا فاجيف قيزلي نوخيفا Sevda Vagif Kyzly Nukhiyeva من أصل عرق آذريجاني تبلغ من العمر الآن ١٥ عاماً، وقد مضى عليها أكثر من عام وهي محتجزة كرهينة لدى قوات من أصل عرق أرمني داخل ما يسمى «جمهورية ناغورنو قره باغ» في آذربيجان، والتي أعلنتها سكان الإقليم ذو الأصل الأرمني من جانب واحد. ومنظمة العفو الدولية تعدّها سجينه رأي، حيث احتجزت دونا سبب سوى هويتها العرقية. وكانت سيفدا قد أسرت في ٢ يونيو/تموز ١٩٩٣ مع ١٨ من أفراد أسرتها الذين تجمعوا لحضور حفل عرس في قرية غورازلي بمقاطعة فيزولي في آذربيجان، ثم اقتادتهم قوات «جمهورية ناغورنو - قره باغ» إلى عاصمتها خانكينيدي (التي يطلق عليها الأرمنيون اسم «ستيباناكرت»).

ويعتقد أن سبعة من أفراد أسرة سيفدا لا يزالون محتجزين كرهائن، ومن بينهم أنها رئيسي وأختها الكبرى سفلي، واثنان من بنات أعمامها إحداهما في السابعة والأخرى في التاسعة من العمر، وجميعهم معتقلون في مبني مستشفي الأطفال في خانكينيدي.

وقد أسفر النزاع الدائر حول «جمهورية ناغورنو قره باغ» (التي أقامها السكان من أصل أرمني داخل آذربيجان، ولكن لا يعرف بها المجتمع الدولي) عن مقتل الآلاف منذ ١٩٨٨، كما احتجز طرفا النزاع المتأتى كرهائن، وبينهم كثيرون من المدنيين العزل، الذين محتجزون في السلطات أو يمحجزهم أفراد يعملون لحسابهم الشخصي

من قُلُّوا في الحادث. ومن جهة أخرى أُلْحِنَ مندوبي منظمة العفو، الذين زاروا كيروندو، في المطالبة بإجراء تحقيق في الواقع، ولكن مطلبهم قوبل بالرفض من جانب القادة العسكريين وغيرهم من المسؤولين.

كما شهدت مناطق أخرى في شمالي بوروندي أعلى قتل مماثلة في يونيو/تموز ١٩٩٤، راح ضحيتها عدد من طالبي اللجوء السياسي القادمين من رواندا، حيث «اختنِ» ٣١ شخصاً في إحدى الحوادث، بينما قُتل ٤١ آخر في كنيسة مهجورة في ١٦ يونيو/تموز.

يستقلوا شاحنات انطلقت بهم إلى موقع قرب حيث قُتلوا على دفعات متتالية على أيدي أشخاص مسلحون بالمناجل والفؤوس. وقد تم التعرف على هوية الضالعين في هذا الحادث، حيث ذُكر أنهم يتضمنون إلى طائفة التونسي، التي تمثل أقلية ولكنها تسيطر على القوات المسلحة البوروندية، بينما أفادت الأنباء بأن طالبي اللجوء السياسي كانوا جميعهم من طائفة المهوتو، وهي الجماعة العرقية التي يشكل أفرادها أغلبية السكان في بوروندي ورواندا على حد سواء.

وقد ظُهر في اليوم التالي على عدة قبور قليلة الغور، كما أكُشف قبر جاعي آخر، بعد أكثر من شهر، على بعد كيلو متراً قلائل، ويعتقد أنه كان يحوي جثث بعض

قتل ما يزيد عن ٩٠ شخصاً من طالبي اللجوء السياسي، القارئين من القتال الدائر في رواندا، حيث اعتدى عليهم بالمناجل والفؤوس بمجرد وصولهم إلى مقاطعة كيروندو، الواقع شمال شرق بوروندي، في ١١ يونيو/حزيران ١٩٩٤. وقد تعرّف بعض شهود العيان على هوية عدد من الجناء، والذين كان بينهم جنود في القوات المسلحة البوروندية. ومع ذلك، لم يقدم أي منهم بعد إلى ساحة العدالة، بينما شهدت مقاطعة كيروندو حملة تروع وترهيب للحيلولة دون إجراء تحقيقات رسمية.

وذكر شهود العيان أن الجنود أموروا عدداً من الرجال والصبية، من القادمين الجدد إلى بلدة كيري في مقاطعة كيروندو، لأن



منظمة  
العفو الدولية

# تحت الأضواء

## ازدراء حقوق الإنسان

### الاستخفاف الصارخ بحقوق الإنسان في إندونيسيا وTimor الشرقية

الماضية، واجهت الحكومة اضطرابات عمالية متزايدة من جراء تدني الأجور وحظر تشكيل نقابات حرة. ففي بعض المناطق الريفية احتاج المزارعون احتجاجاً شديداً على طردهم من أراضيهم من أجل إقامة مشاريع لتوليد الطاقة الكهربائية ومشاريع عقارية وملعب لرياضة الغولف. وفي شتي أنحاء إندونيسيا، قام الطلاب والصحفيون بدور رئيسي في الاحتجاج على انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن مثل هذه الاحتجاجات تقابل برد فعل وحشي من جانب جهاز الدولة، وي تعرض المحتجون في كثير من الأحيان للسجن والإيذاء بل الموت.

ومن جهة أخرى، شكلت المعارضة المسلحة جانباً من الكفاح لليل الاستقلال في أقاليم أتشيه وإريان جايا وTimor الشرقية. وتمثل رد الحكومة على هذه المعارضة في القيام بعمليات مكثفة لمكافحة التمرد على نحو يتسم باستخفاف سافر بحقوق الإنسان. كما كانت جماعات المعارضة المسلحة بدورها مسؤولة عن بعض الانتهاكات من قبيل القتل التعسفي والتعذيب واحتياز الرهائن. وتدين منظمة العفو الدولية مثل هذه الانتهاكات، ولكنها تشدد على أنها لا يجوز أن تُتخذ بأية حال من الأحوال ذريعة للانتهاكات التي تقرّفها القوات الحكومية.

#### الصمت

لم يكِد المجتمع الدولي حتى الآن يبدِّي اهتماماً متصلًا بوضع حقوق الإنسان في إندونيسيا، التي تحتل المرتبة الرابعة بين بلدان العالم من حيث عدد السكان، والجدير بالذكر أن لدى إندونيسيا مخزوناً هائلاً من الثروات الطبيعية، كـ أنها تعد مصدراً ضخماً للعملة الرخيصة، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية الملحوظة بحكم موقعها عند مفترق طرق بحرية هامة تربط المحيط الهادئ بالمحيط الهندي. وقد كان سحق «الحزب الشيوعي الإندونيسي» في عام ١٩٦٥ مكمّناً للغرب في ذروة الحرب الباردة آنذاك، بينما لم تجد باقي دول العالم يأساً من غضّ أبصارها عن سوء سجل النظام العسكري الجديد في مجال حقوق الإنسان. ومن ثم قدمت الحكومات الغربية دعماً اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً لحكومة «النظام الجديد» كما التزمت الدول الآسيوية المجاورة لإندونيسيا والدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز الصمت التام حيال ممارسات تلك الحكومة.



Reuters

جنود إندونيسيون يستعرضون عدادهم الشخصي لمكافحة الشغب قبالة صورة للرئيس سوهارتو، وذلك لثناء الاحتفال «ب يوم القوات المسلحة» في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٢. لقد ظل الجيش هو القوة السياسية المسيطرة في إندونيسيا على مدى العقود الثلاثة الماضية.

الحكم على نحو ديمقراطي، فلا تكاد توجد جميع المرشحين لجريات دقيقة تجرّها أي حرية سياسية. فقد ظل الرئيس سوهارتو متربعاً على مقعد الرئاسة منذ عام ١٩٦٨، ومنذ ذلك الحين ظل هو المرشح ومعها الجيش إلى أساليب القمع والبطش من أجل إحكام سيطرتها على المجتمع. الوحيد دون منازع في خمس انتخابات رئاسية متتالية. ولا يُسمح بوجود أية أحزاب سياسية فيها عدا حزبين. فضلاً عن حزب غولكار الذي تسانده الحكومة. وليس أمام هذين الحزبين أية فرصة إلى الناحية الفعلية إلا تدعيم السلطتين التنفيذية وال العسكرية. قبل أيام انتخابات عامة يخضع

ثمة صورة براقة لإندونيسيا تقدمها حكومتها إلى العالم الخارجي، والغرض منها جذب المستثمرين والسباح الراغبين في الاستجمام خلال عطلاتهم. ولكن هذه الصورة الجذابة الزائفية تخفي وراءها حقيقة مريرة لبلد تمتليء سجونه بأبراء رُجُح بهم خلف القضبان، لا شيء سوى تعيرهم المسلمي عن معقداتهم؛ بل يقاسي فيه مواطنون بسطاء أهواز العرب أو القتل مجرد أنهم يعتبرون في نظر حكامهم عائقاً أمام التنمية الاقتصادية والاستقرار الوطني.

فهناك أطفال في عمر الزهور كابدوا شر التعذيب أثناء احتجازهم، وفتيات وسيدات لم يتوّر السجانون عن اختصاصهن وهتك أعراضهن؛ وشيخ طاعون في السن سيقوا إلى ساحات الإعدام بعدما ظلوا قرابة ٢٠ عاماً في غياب السجون بسبب ما تُسبّب إليهم من تهم سياسية؛ ونساء عجائز أردين بالرصاص للاحتجاجهن على طردهن أراضيهم؛ فضلاً عن مئات الآلاف من أزهقت أرواحهم بغير حق.

وقد عانى الطلاب والنقابيون والمزارعون وزعماء الطوائف والتجمعات المحلية والصحفيون ودعاة حقوق الإنسان. عانوا جميعهم العانا في ظل حكومة «النظام الجديد» في إندونيسيا، والتي سيطرت على مقاليد الحكم إثر انقلاب عسكري في عام ١٩٦٥، فمنذ ذلك الحين شهدت البلاد أناطلاً ثانية من الانتهاكات حقوق الإنسان، ووقعَت أشد هذه الانتهاكات عنةً وقوساً في إقليم Timor الشرقية، الذي كان في السابق مستعمرة برغالية احتلتها إندونيسيا بشكل غير مشروع منذ عام ١٩٧٥؛ وكذلك في إقليمي أتشيه وإريان جايا اللذين تواجه الحكومة فيها حركات مسلحة تطالب بالاستقلال. يد أن الانتهاكات لا تقتصر على تلك الأقاليم، وإنما هي منتشرة في شتي أنحاء إندونيسيا، فلم تسلم منها حتى تلك المناطق التي توصف عموماً بأنها «متجمّسة»، مثل إقليمي جاوة وبالي.

#### نظام الحكم

تشارك القوات المسلحة في السلطة مع رئيس الدولة، وهي منظمة يحيط تتصدى في المقام الأول للتهديدات الداخلية وليس الخارجية؛ إذ تفرض نظاماً معقداً من الرقابة، وتسيطر على الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في البلاد. ورغم ما تزعمه الحكومة من أنها تدير شؤون

## التجاهي عن الانتهاكات

في وضع حقوق الإنسان، إلا أن معظم الدول الملاحة للمعونات زادت من الفتو الدولي بيان بشأن تيمور الشرقية حجم معوناتها إلى إندونيسيا، ولم يكن لبواحث القلق بشأن حقوق الإنسان أي تأثير ملحوظ على التجارة الخارجية لإندونيسيا.

ورغم استخفاف حكومة إندونيسيا الصارخ بالحقوق الإنسانية لمواطنيها، فمن الواضح أنها تبدي اهتماماً بما تفك فيه بقية دول العالم. فidel من تعديل سياساتها وأفعالها، إنهمك الحكومة الإندونيسية في حملة مitous منها للحط من شأن مفهوم حقوق الإنسان جمعباً، حيث ذهبت حكومة «النظام الجديد» إلى التشكيل في عملية حقوق الإنسان، وادعت أنه يبني السلاح

لكل دولة على حدة لأن خدد أولئك الذين يحقق لهم التمعن بالحقوق الأساسية، استناداً إلى عوامل ثقافية وتأريخية وسياسية.

كما زعمت هذه الحكومة الإندونيسية وحدتها، بل تمت لتشمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي ترى المنظمة أنها تحمل دورها قدرها من المسؤولية - المباشرة وغير المباشرة - عن مشكلة حقوق الإنسان المؤمنة بتيمور الشرقية.

ولعل هذا البيان ينطبق بصورة أكبر على مشاركة المجتمع الدولي بوجه الحقوق الإنسانية لسكان إندونيسيا عام في المسؤولية عن الوضع المروع

ويتميز الشرقي، رغم ما لهذه الحكومة من سجل حافل بانتهاكات حقوق مواطنيها وأهالي تيمور الشرقية.

وقد انضمت إندونيسيا إلى عضوية «لجنة حقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة في ١٩٩١، وفيها عدا حالات قليلة غير ذات بال، تقاعست الحكومة الإندونيسية عن تنفيذ توصيات اللجنة، وقالت إنها لا تشعر بأنها ملزمة بالتقيد بنصوص قرارات عينها.

وقد قام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعنى بالتعذيب بزيارة القوات المسلحة بالبلاد في أواخر ١٩٩١، وذكر في تقريره أن التعذيب يُعد أمراً شائعاً وأملاً هناك، كما قدم توصية محددة لمنع وقوع التعذيب. ولكن حتى منتصف ١٩٩٤ لم تُنفذ إلا توصيات عسكرية وبرامج تدريبية، وهي الخاصة بتشكيل «لجنة وطنية مشتركة مع الوحدة العسكرية في الإنديونيسية المتخصصة في مكافحة حقوق الإنسان». وعموم شكوك قرارة حول نزاهة هذه اللجنة وحيادها وفاعليتها فضلاً عن أن انتهاكات جسيمة حقوق الإنسان طيلة سنوات عديدة، وفي أكثر تشرين الأول من باركينسون (مرض عصبي). وكان النا

رأفة الذي تقدم به براسيتو قد رُفض في نفس العام، رفضت اللجنة الأوروبية مقترنات بفرض حظر على مبيعات الأسلحة إلى إندونيسيا. وقد حرصت بعض الحكومات على ربط المساعدات الاقتصادية بالتحسين تقوم بوظيفتها بشكل حر ومستقل.

للاشتباه في قيامه بسرقة محفظة تعود، ثم ضربه على قدميه وحرقه بخلافه حتى أخبرهم أنه سرق المحفظة وأعطاه لوالديه. وعندئذ اعتقل الأب، كما كُل ساقاها معًا ثم علق في السقف في وضع مقلوب؛ وراح رجال الشرطة يشنون شعرها بقوة أثاء استجوابها، ثم جيء بابتها وأرغم على ضربها. واستمر التعذيب حتى فقدت المسكينة وعيها، فقتل إل المستشفي حيث ظلت في غيبة لمدة ثلاثة أيام. أما زوجها سودارمونو فقد تعرض للتعذيب في اليوم التالي، وأجبر ابنه جونيتو مرة أخرى على مشاهدة أبيه وهو يتجرع التعذيب، وفي نهاية المطاف انهار الآباء فغل إلى المستشفى ولم يكدر يبلغه حتى فارق الحياة.

## عمليات الإعدام

لا يمضي عام دون أن يلقى عشرات الأشخاص حتفهم أثناء الاحتجاز من جراء إساءة معاملتهم أو تعذيبهم، كما يُعد آخرؤن رمياً بالرصاص. في خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥ أعدمت فرق الموت التابعة للحكومة دون محاكمة زعام ٥٠٠ شخص زعم أنهم محظوظون. وفي عام ١٩٨٩ ذكر الرئيس سوهارتو في مذكرة أنه أعمال القتل هذه تمت في إطار سياسة حكومية معتمدة، هي سياسة «العلاج بالصدمات» بغرض السيطرة على

Popperfoto

تصوّر رئيسي على المعارضين السياسيين، الذي أدى إلى ارتکاب انتهاكات حقوق إندونيسيا عن ارتکاب انتهاكات حقوق إندونيسيا وتيمور الشرقية. فقد رافق الدول الغربية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية أن تقضي الطرف على يقاضيه سكان إندونيسيا من صنوف المعاشرة. وقد احتضن الغرب «حكومة النظام الجديد»، وعدّها صديقاً وحليفاً في ذروة الحرب الباردة. وواصلت حكومات كثيرة، من تلك التي لا تكف عن التشدد بالكلمات العسيرة عن فضايا انتهاكات هم المشرفون على التحقيقات. وعلى مدى السنوات الخمسة الأولى من ١٩٦٥، ولزيال في غياه السجون ارتکاب انتهاكات التي يعتقد أنها مسؤولة عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك. وفي مطلع عقد التسعينيات شنت الحكومة حملة لكافحة التمرد بفرض القضاء على أمرها في الأغلب والأعمّ، وكثيراً ما يكون

أفراد الوحدات التي يعتقد أنها مسؤولة عن ارتکاب انتهاكات هم المشرفون على التحقيقات. وعلى مدى السنوات الخمسة الأولى من ١٩٦٥، ولزيال في غياه السجون ارتکاب انتهاكات التي يعتقد أنها مسؤولة عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

في إندونيسيا عن عمليات اعتقال وتعذيب. وبينما ينطلق أثنيلا من مطلع ١٩٨٥ دون خوف من العقاب أو المساعدة، لعلهم بأنّ أفعالهم لن تكون محل تحقيق في الغالب. كما أنّ لضباط الجيش مطلق الحرية في أن يقرروا المضي في إجراءات التحقيق في آية قضية أو الإحجام عن ذلك، وحيث إذا ما تقرّر إجراء

القضاء على الأبناء

الوحشية لأخضاع جماعات كاملة من الناس

لأنه يُوجه ضرباً

وتحاول الطبيب المسؤول

نهالون عليه ضرباً

وحاول الطبيب المسؤول

# المأساة الدامية في تيمور الشرقية



© Steve Cox

بعض الجرحى يختمنون في إحدى الكنائس إثر مذبحة سانتا كروز التي وقعت في تيمور الشرقية في ١٢ نوسمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، حيث أطلقت القوات الحكومية نيران أسلحتها على المشاركين في مسيرة سلمية، مما أسفر عن مصرع زهاء ٢٧٠ شخصاً. وحتى الآن لم يتم الاستدلال على مصدر كل من قُتلوا أو «اختفوا» لدى وقوع المذبحة.

من ذلك، قُدِّم إلى المحاكمة بعض المتظاهرين المسلمين الذين أطلق القبض عليهم لدى وقوع المذبحة أو بعدها، وحكم عليهم بالسجن المؤبد بتهمة التخريب.

ورغم هذا كله لاتزال المقاومة الإسلامية مستمرة، ولا زالت تُقابل بعنف وحشي من جانب السلطة الحاكمة. ففي ١٤ يوليو/تموز ١٩٩٤ جلأت قوات الأمن إلى العنف لتفرق مظاهرة في جامعة تيمور الشرقية، حيث تعرض عشرات الطلاب للضرب المبرح على أيدي أفراد الشرطة والجيش، مما أسفر عن إصابة بعضهم بجراح بالغة، وقبض على ما لا يقل عن ٢٢ شخصاً خلال المظاهرة وبعدها. وثمة مخاوف شديدة من أن يكون بعض المعتقلين قد «اختفوا» أو تعرضوا للتعذيب.

لقد وجه الأسقف بيلو، راعي الكنيسة الكاثوليكية الرومانية في تيمور الشرقية، نداء يطالب بحق تقرير المصير لأهالي الإقليم قال فيه: «من الضروري إتاحة الفرصة للناس لكي يقولوا كلمتهم. هل نحن راضيون بالاندماج أم غير راضين؟ أترغب في الاستقلال أم نفضل الاندماج؟ ينبغي أن يترك الشعب تيمور الشرقية حق الاختيار بمعرض حريته، ولا يجوز أن يقرر ذلك الإندونيسيون أو غيرهم».

وسرف نطق النار عليهم». وخلال الشهور التي أعقبت المذبحة تكشفت أدلة جديدة تشير إلى أن عدداً من الجرحى الذين قُتلوا إلى المستشفي العسكري في ديلي قد تعرضوا لإلقاء أو قُلُّوا عمداً. حيث ذكر أحد شهود العيان في شهادته أن بعض الجرحى في المستشفى ضربوا بقطع كبيرة من الحجارة أو سحلتهم السيارات العسكرية بعد أن وقووا على الأرض، بينما أعطيت للبعض الآخر عقاقير وحقن مميتة. وما يعزز هذه الادعاءات القائمة الرسمية التي نشرتها الحكومة وضمت أسماء ٨٤ شخصاً قبل إيثار ماتوا أو «اختفوا» عقب المذبحة، حيث أوردت هذه القائمة أسماء ما لا يقل عن ١٤ شخصاً من ذكرت مصادر مستقلة أنهم كانوا قد اعتُنقوا أو قُلُّوا إلى المستشفى، وهو الأمر الذي يوحى باحتلال أن يكون قد لقوا مصرعهم آنذاك، وأن إثنين قد «اختفوا».

وقد جاء التحقيق الرسمي بخصوص مذبحة سانتا كروز مشوياً بأوجه قصور شديدة. وفي نهاية المطاف قُدِّم إلى المحاكمة جنديان وثانية من ضباط شرطة، وحكم عليهم بالحبس لمدة تتراوح بين ثانية شهور و١٨ شهراً، بينما لم يقدم إلى ساحة العدالة أي من ضباط الجيش الذين كلفوا بالتصدي للموكب. وعلى العكس

الموكب، الذي ضم نحو ألف شخص، إلى المقبرة حتى وصل جنود مسلحون وبغزو إلى بوابات المقبرة وانتظموا في صف واحد، مما أثار الذعر في أوساط المشاركين في المسيرة فلاذوا بالفرار، وما هو إلا أن أخذ الجنود في إطلاق النار. وقد ذكر أحد شهود العيان أنه رأى ما يقرب من ١٠٠ جثة ملقاة على الأرض عندما توقيف إطلاق النار، وكان كثير من القتلى مصابين بطلقات في ظهرهم. وقد استمرت أعمال القتل في غضون الأيام القليلة التالية، ويعتقد أن حوالي ٢٧٠ شخصاً قد لقوا مصرعهم آنذاك، وأن آخرین قد «اختفوا».

وكان من بين القتلى دومينغوس سينغرادو، وهو معلم في مدرسة اللغة البرتغالية في ديلي، ومن النشطاء في حركة المقاومة السرية. وقد وصفه صحفي من معارفه بقوله «لقد كان شخصاً مهذباً إلى أن يكون هدفاً للأعمال القتل».

وقد حاول الجنرال تراي سوترييسن قائد القوات المسلحة الإندونيسية آنذاك (ونائب الرئيس في الوقت الحالي) تبرير أعمال القتل بدعوى أن المشاركين في المسيرة حاولوا «نشر الفوضى»، بل ذهب إلى حد القول بأنه «في نهاية المطاف كان لابد من إطلاق النار عليهم؛ هؤلاء السفلة ينبغي إلقاء النار عليهم... خمس أو عشر دقائق بعد وصول

**في ديسمبر/كانون الأول ١٩٧٥**، قامت القوات الإندونيسية بغزو إقليم تيمور الشرقية، وأعقبت ذلك مذبحة مروعة راح ضحيتها زهاء ٢٠٠ ألف شخص، أي ما يقرب من ثلث عدد السكان؛ حيث قُتل بعضهم ومات البعض الآخر من جراء المرض أو الجوع. وبسبب الوجود العسكري المكثف للقوات الإندونيسية في الإقليم، عاش سكانه أسري الرعب طيلة عقدين من الزمان. ييد أن الأمم المتحدة لم تعرف حتى الآن بقيادة إندونيسيا على الإقليم، ولم يعترف بها أهالي تيمور الشرقية، فراحت قوات حرب العصابات تقاتل من أجل الاستقلال متعددة من الجبال مواقع لها، كما شهدت شوارع العاصمة ديلي مظاهرات طلابية عارمة. وقوبلت حركة المعاشرة هذه بإجراءات عنيفة، حيث كان المعارضون هدفاً للأعمال القتل وحوادث «الاختفاء» والتعذيب والسجن السياسي والاعتقال التعسفي فضلاً عن الترهيب والمضايقة.

وعلى الرغم من هذه المخاطر الجسيمة، استمرت حركة المقاومة السرية في القتال، وكانت هذه الحركة وراء تنظيم موكب جنازري سلمي إلى مقبرة سانتا كروز في ديلي في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١. ولم تك تمر خمس أو عشر دقائق بعد وصول

كولومبيا

## على الرئيس أن يفي بوعوده بشأن حقوق الإنسان

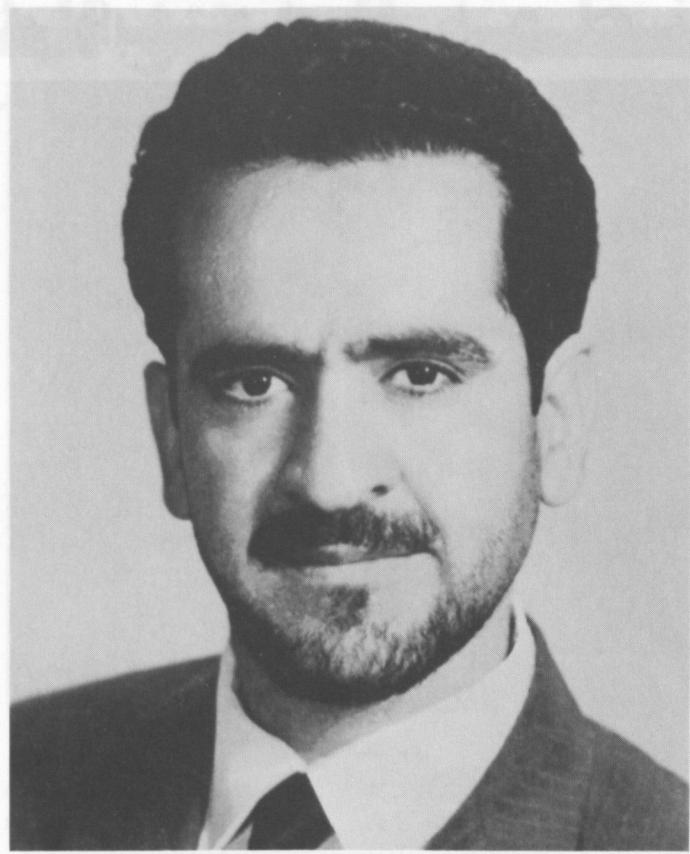
إذاء التصاعد المخيف في أعلى القتل والتهديدات بالقتل من جانب القوات شبه العسكرية في كولومبيا، دعت منظمة العفو الدولية الرئيس الكولومبي الجديد إلى البدء في العمل على وجه السرعة لتنفيذ وعوده الانتخابية بتحسين سجل بلاده المرور في مجال حقوق الإنسان.

وكان الرئيس إرنستو سامبر، الذي تقلد مهام منصبه في أغسطس/آب، قد تمهيد بعمل القوات شبه العسكرية التي كان أفرادها، بالإضافة إلى أفراد قوات الأمن الكولومبية، مسؤولين عن انتهاكات من قبل الاعتقالات التعسفية والتعذيب وحوادث «الاختفاء» وأعمال القتل السياسي.

ويساور منظمة العفو الدولية في الوقت الراهن قلق بالغ على سلامة عدد من الأشخاص المقيمين في بلدة غوامال بإقليم معدانيا، بعد أن شهدت البلدة موجة من أعمال القتل استهدفت المشتبه في تعاقفهم مع جماعات المعارضة. وأفادت الأنباء أن أسماء هؤلاء الأشخاص مدرجة في واحدة من قوائم الموت، أعدتها أفراد القوات شبه العسكرية، الذين يضمون في صفوفهم بعض مرتدي الماشية في المنطقة من ذوي النفوذ. وقد قُتل بالفعل خمسة من وردت أسماؤهم في القائمة إذ أطلق الرصاص عليهم خلال شهر يوليو/تموز وأغسطس/آب، ومعظمهم من مؤيدي حزب «الاتحاد الوطني» المعارض.

وفي يوليو/تموز، قُتل في إقليم أنتيوكيا أربعة من الزعماء القابعين في حدائق منفصلة، وأعلنت جماعة شبه عسكرية لم يُسمّع عنها من قبل، تُدعى «كولسينجا» (كولومبيا بلا حرب عصابات)، مسؤوليتها عن مقتل ثلاثة من هؤلاء الضحايا.

وفي أغسطس/آب، أطلق مسلحون النار في العاصمة بوغوتا على عضو مجلس الشيوخ المعروف بميلوهه اليسارية مانويل كابيدا فارغاس فاردياه قيلاً. وكان قد تلقى تهديدًا كاتياً بالقتل قبل ثلاثة شهور، كما ورد اسمه في إحدى قوائم الموت. وقد أعلنت جماعة «كولسينجا» وجماعة أخرى شبه عسكرية جديدة مسؤوليتها عن قتيله.



إيران

## رد الحكومة ينم عن اللامبالاة

حيث منظمة العفو الدولية الحكومية الهندية على إعادة النظر في ردها على التوصيات الرامية إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، والتي قدمتها المنظمة عقب زيارة قام بها وقد منها إلى إحدى الولايات الهندية بغرض إجراء أبحاث، وذلك للمرة الأولى من نوعها على مدى ١٥ عاماً.

وقد رحبت المنظمة بمبادرة الحكومة بالرد على مذكرة المنظمة، التي تقع في ٤٢ صفحة، ولكنها أضافت أن ارد كان يتم عن اللامبالاة، حيث أقرت الحكومة عموماً بالانتشار الواسع النطاق للاعتقالات التي لا تُسجل رسمياً، وغير ذلك من المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكنها أنكرت أن ثمة ضرورة للتتصدي لها، كما وصفت بعض النتائج التي خلصت إليها منظمة العفو الدولية بأنها غير مقبولة، وقالت إن مذكوريها تضمنت «مزاعم جارفة».

وكان وقد من منظمة العفو الدولية قد زار مدينة يومباهي، عاصمة ولاية مهاراشترا، في يناير/كانون الثاني، حيث تقصي ممارسات القبض والاعتقال، التي كثيرة ما تؤدي إلى اعتقالات غير قانونية واسعة النطاق، بالإضافة إلى شيوخ العاملة السيدة والتعذيب في شتي أرجاء الهند.

وتوصل الوفد إلى أن عدداً كبيراً من الأشخاص، بما في ذلك النساء والأطفال، يُخجزون بصورة روتينية في مراكز الشرطة في يومباهي، دون وجود آية سجلات محددة لبيانات القبض عليهم أو اعتقالهم، رغم أن هذا أمر محظوظ وفقاً للقانون الهندي؛ بل إن بعض أولئك الأشخاص كانوا محتجزين «كرهائن».

ومن الشائع كذلك ضرب المشتبه فيهم لاتزان المعلومات منهم، وتأرس في بعض الأحيان أشكال أخرى من التعذيب، من بينها الصدمات الكهربائية. وتتجذر الإشارة إلى أن هذا النوع من الاعتقال دون وجود سجلات رسمية كثيرة ما يُؤدي، في مناطق أخرى من الهند، إلى «الختفاء» بعض المعتقلين. وقد دأبت الشرطة على تجاهل الفضيّات القانونية القائمة، مثل إلاغ المشتبه فيهم بالأسس القانونية للقبض عليهم، كما أنها تلجأ في أحيان كثيرة إلى حرمان المعتقلين من حقهم في الاتصال بالمحامين والأقارب وتلي زيارتهم.

هذا، وقد أهابت منظمة العفو الدولية بحكومة ولاية مهاراشترا أن تنفذ عدداً من التوصيات المفصلة، من بينها وضع نظام شامل وللنجلات في حجز الشرطة.

وترى المنظمة أنه ما لم تبادر شرطة يومباهي باتخاذ مثل هذه الإجراءات، فإن يكون ثمة أمل يُذكر في تحقيق تحسّن في الولايات الهندية الأخرى التي تشتهر فيها الشرطة بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان إزاء ما تقوم به جماعات المعارضة المسلحة من اعتداءات على قوات الأمن والمدنيين.

## مقتل زعيم إسلامي في ملابس مريبة

في لار أزعوا الوفاة إلى حادث سيارة. والمعروف عن الحاج محمد ضيائي (الصورة أعلاه) الذي كان من منتقدي سياسات الحكومة، وبسبق إلقاء القبض عليه عام ١٩٨١، و تعرض عباس ومن زعماء الطائفة السنّية، وبلغ من العمر ٥٥ عاماً.

وكان ضيائي قد استُدعي، على ما يليه، في ١٥ يوليو/تموز للتحقيق معه في مقر سلطات الأمن في بلدة لار بمقاطعة فارس. وفي ٢٠ يوليو/تموز، أي بعد خمسة أيام من استدعائه، عُثر على جثته مثلاً بها بجانب سيارته في وادٍ قرب منطقة شاه مسلم، التي تبعد حوالي ٢٠٠ كيلو متر عن لار. وأفادت الأنباء أن الجثة كانت مقطوعة الرأس، كما ثُبّرت إحدى الدراجين المقتحمة الرأس، ولكن لم تناق المنظمة أي رد من ذلك الحين.

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى السلطات في أغسطس/آب مناشدة إياها المسارعة بإجراء تحقيق شامل وزريع في الملابسات التي اكتفت حادث وفاة الحاج محمد ضيائي، كما طلبت منها نشر نتائج التحقيق، ولكن لم تناق المنظمة أي رد من ذلك الحين.

وقد كتبت منظمة العفو الدولية إلى السلطات في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ على قانون أساس جديد لمكافحة الجريمة، من شأنه زيادة عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام بموجب القانون الفيدرالي من الثنتين إلى

## الولايات المتحدة الأمريكية

### قانون جديد يوسع نطاق عقوبة الإعدام

عقوبة الإعدام بموجب القانون الفيدرالي على مرتكبي عدة جرائم، تتراوح ما بين قتل المسؤولين الفيدراليين عمداً وجرائم التي لا تنتهي على القتل، ومن بينها محاولة اغتيال الرئيس والجرائم الكبرى المتعلقة بالمخدرات.

والجدير بالذكر أن عقوبة الإعدام لم تكن تفرض من قبل بموجب القانون الفيدرالي إلا على جرائم القتل العمد المرتكبة خلال عمليات اختطاف الطائرات وجرائم المخدرات التي تفضي إلى القتل، ولم تُنفذ أية إعدامات بمقتضى القانون الفيدرالي منذ عام ١٩٦٣.

والمواقيع الدولية لحقوق الإنسان، والتي تحث حكومات العالم على الحد من استخدام عقوبة الإعدام تمهد إلاغتها تماماً.

وما يزيد من قلق المنظمة أن الصيغة النهائية للقانون جاءت خلواً من فقرة، كانت مدرجة من قبل في إحدى الصيغ الأولى للمشروع، وكانت تتيح للمدعى عليهم أن يطعنوا في أحكام الإعدام الصادرة ضدهم استناداً إلى توفر شهادة التمييز العنصري فيها (قانون العدالة العنصرية).

ومن الآن فصاعداً، سوف تفرض

ووقع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ١٣ سبتمبر/أيلول ١٩٩٤ على قانون أساس جديد لمكافحة الجريمة، من شأنه زيادة عدد الجرائم التي يُعاقب عليها بالإعدام

بموجب القانون الفيدرالي من الثنتين إلى

قرابة ٦٠ جريمة.

وقد استنكرت منظمة العفو الدولية هذه الخطوة باعتبارها ت Keskei لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تزيد من حدة المخاوف الشديدة التي سبق أن أعربت عنها المنظمة بشأن استخدام عقوبة الإعدام في هذا البلد.

ويُذكر أن هذه الخطوة تتعارض مع المعايير

## تصاعد العنف بين الجماعات العرقية

شهدت مالي، على مدار الشهور الستة الماضية، تصاعداً في أحداث العنف بين الجماعات العرقية المختلفة، والتي بدأت باتفاقية قامت بها طائفة الطوارق في عام ١٩٩٠.

فقد وقت هجمات وأعمال قتل متفرقة، قامت بمعظمها جماعات مسلحة من طائفتي الطوارق والبرير، وأعقبها قيام أفراد القوات المسلحة، ومعظمهم من السود الذين يشكلونأغلبية السكان، بارتكاب أعمال قتل انتقامية استهدفت المذينين من أبناء هاتين الطائفتين العرقيتين.

وجرت أسوأ حوادث العنف هذه في يونيو/حزيران من العام الجاري، حيث قتل الجنود في بلدة تيمبوكوتو والمناطق المحيطة بها ما لا يقل عن ٥٠ مدنياً، أغلبهم من طائفة البرير العرقية. وفي يوليو/تموز أقدمت إحدى جماعات البرير المسلحة على قتل ما لا يقل عن ٤٠ مدنياً بالرصاص في قرية بابا.

وقد دعت منظمة العفو الدولية حكومة مالي إلى شجب ما ارتكبه قوات الأمن من إعدامات خارج نطاق القضاء، والخاذ خطوات للحلولة دون وقوع مزيد من أعمال القتل، فضلاً عن تقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى ساحة العدالة. كما طالبت المنظمة قادة جميع الفصائل المسلحة بوضع حد لأعمال القتل المعتمد والتعسفي.



دوا سان سان نوي

الحملات المؤيدة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية» عام ١٩٩١، ولكن كتاباتها لاتزال محظوظة، وهو الأمر الذي تفسره بقولها: «إن مجلس الدولة المكلف بإعادة حكم القانون والنظام لا يعجبه الكتاب بهذه الانتخابات، فإن النظام الحاكم في الذين كان لهم دور نشيط في الدفاع عن الديمقراطية، والذين قاوموا بشدة حكم المكلف بإعادة حكم القانون والنظام، رفض التخلص عن السلطة.

وقد استقالت دوا سان سان نوي من عضوية «الرابطة الوطنية من أجل ملاؤي

## المملكة العربية السعودية

### مائٌ إسلاميين السنة معرضون للتعذيب أثناء الاعتقال

وجرى احتجاز المعتقلين، في عزلة تامة عن العالم الخارجي، في كل من سجن الحائر، ومقر المباحث العامة في العليا، ومرافق الشرطة في القصيم والرياض.

وكانت السلطات قد ألت القبض على مئات الإسلاميين السنة المعارضين للحكومة منذ إبريل/نيسان ١٩٩٤، في أعقاب نقل مقر «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» إلى لندن وفتح مقر في العاصمة البريطانية بجماعة أخرى معارضة تسمى «لجنة النصيحة والإصلاح»، ويتزعمها الشيخ أسامة بن لادن.

والجدير بالذكر أن «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية» تشكلت في الرياض في ٣ مايو/أيار ١٩٩٣ بمبادرة من ستة من مشاهير علماء الدين والمهنيين، ولكن السلطات حظرت نشاطها في ١١ مايو/أيار، وألت القبض على كثير من أصحابها وأنصارها، ثم أفرجت عنهم في غضون شهور قلائل، بعدما وقعوا على تعهد بخل離 الملجنة.

في خطوة جديدة، ضمن سياق الإجراءات التي تستهدف الإسلاميين السنة المشتبه في معارضتهم للحكومة السعودية، ألت قوات الأمن القبض على مئات الأشخاص في الفترة من ١٣ إلى ١٩ سبتمبر/أيلول، وتحتوى منظمة العفو الدولية أن يكون بعضهم عرضة للتعذيب وسوء المعاملة.

وجاءت حملات الاعتقال الأخيرة في أعقاب اعتقال الشیخ سليمان العودة والشيخ سفر الحوالي، وكلاهما من علماء الدين البارزين واعتبراهما بانتقادهما لحكم العائلة المالكة في السعودية.

ومن بين المعتقلين الآخرين: الشيخ عائض القرني، وهو فقيه يبلغ من العمر ٣٩ عاماً، ورجل الأعمال عبد الله الجلالي، البالغ من العمر ٧٠ عاماً، والدكتور خالد الدويش، وهو أستاذ في جامعة الملك سعود يبلغ من العمر ٤٠ عاماً، بالإضافة إلى عدد من الطلاب.

### مشروع جديد يبعث الآمال لحقوق الإنسان

مبادرة مشتركة من منظمة العفو الدولية والجنة الشؤون العامة، وهي منظمة ملاؤي مستقلة تدعها الكنيسة، أقيم في ملاؤي مشروع رئيسي لحقوق الإنسان. في أغسطس/آب، عقدت في العاصمة ليلونغوي ندوة شارك فيها منظمات غير حكومية محلية وإقليمية معنية بحقوق الإنسان، وذلك لمناقشة مستقبل حركة حقوق الإنسان في ملاؤي.

وأعقب الندوة حلقات تدريبية للتوعية بحقوق الإنسان. وتتجدر الإشارة إلى أن

أعضاء فرع منظمة العفو الدولية في المانيا هم الذين قاموا بتوفير التمويل والاعتدادات اللازمة لهذا المشروع.

النشرة الإخبارية لمنظمة العفو الدولية تصدر شهرياً في أربع لغات لتحمل إليكم الآباء حول بواعث قلق منظمة العفو الدولية وحملاتها في شتى أنحاء العالم، إلى جانب التقارير التي ترسم بالدقة والاستقصاء. ويمكن الحصول على النشرة الإخبارية من منظمة العفو الدولية (انظر العنوان أدناه).

